سياسية ■ إسبوعية ■ مستقلة
تصدر عن مركز الكرامة الإعلامي
www.hurrriya.com
حرية – العدد (٢٠) ٢٠١٣/١/٢١

حمص بؤرة الحدث

علي الشيخ منصور

ما يجري مؤخراً في مدينة حمص لم يكن مفاجئاً للمهتمين بتطورات الصراع في سوريا، فمعركة حمص بدأت في القصير، وسقوط القصير كان يؤشر لمن يريد القراءة أن النظام بدأ معركة حمص مستعيناً بقوات خارجية، في إصرار غير مسبوق على كسب هذه المعركة، ولأكثر من سبب. لذلك استمرت المعارك بنفس التكتيك والكثاف النيرانية حتى سقطت القريتين ثم تلكلخ، وهاهو منذ أسبوعين يقصف أحياء حمص المحاصرة منذ عام تقريباً، يقصف القصور وجورة الشياح، وسواهما بكل الأسلحة والقذائف الثقيلة، كما يخوض بالتعاون مع ميليشيا حزب الله معارك ضارية على مشارف الخالدية وباب هود، دون أن يتمكن من دخولها أو احتلالها، بالرغم من إنعدام التوازن في العدد والعتاد.

ورغم أن ثوار حمص ومقاتلي الجيش الحر لا يدافعون عن أحياء سكنية عامرة، بل هم يدافعون عن مناطق مدمرة بالكامل، للحيلولة دون تحقيق مخططات النظام العسكرية والسياسية، إلا أن إعاقة تقدم هذه القوات في أحياء حمص القديمة، فرض على النظام تكلفة باهظة بالمعنى العسكري، حتى باتت مرهقة بالنسبة للنظام السوري الذي يعاني من تصداعات شتى في قطعاته العسكرية، وفي مستوى الحوافز والقناعات، وحتى بالنسبة لشبيحة حزب الله وأمثاله، مما دفعه بعد اسبوع ونيف من القصف والمعارك إلى تكثيف الطلعات الجوية، واستخام قذائف مدفعية غير قابلة للإنفجار، تنبعث منها غازات بنية بلون الصدأ، تنتشر في الجو وتسبب حروقا وأذيات وصلت حدّ الموت لبعض الأشخاص، إضافة لصواريخ أرض- أرض، آملين زرع الرعب في نفوس المقاتلين، والموت لمن تصله تلك الغازات، ليتمكن من تحقيق أهدافه بتطير الأرض عرقياً، والسيطرة عليها بالمعنى اللوجستي، والسياسي أيضاً.

فإذا كان النظام يريد في المستوى العسكري أن يبسط سيطرته على الطريق الدولي الممتد بين دمشق وجنوبها إلى حلب وشمال سوريا، بما يؤمن له التواصل وطرق الامداد أيضاً، إلا أنه يُدرك أن بسط سيطرته على محافظة حمص الممتدة من حدود العاصمة السورية دمشق إلى مناطق نفوزه على ساحل البحر المتوسط، يشكل عازلاً بين جنوب سوريا وبين شمالها، بما يمهد لاقامة دولته المزعومة في حال فقد سيطرته على دمشق. ويمكنه مبدئياً من شل تواصل الجيش الحر وقطع طرق الامداد بين تجمعاته القتالية، خاصة وأن مدينة حمص ثالث أكبر المدن السورية، وتقع في الوسط منها، وتعتبر مركز الثورة السورية، ونقطة مركزية في حملة تفتيت الجغرافيا السورية.

لكنه بالمعنى السياسي البحت، يريد أن يلاقي لاستحقاق جنيف وهو في مواقع من القوة، يتيح له أو لحلفائه في موسكو وطهران فرض الكثير من الخيارات لصالحه، فيما لو حصل انعقاد هذا المؤتمر الذي أصبح فرصة تشبه الوقت الضائع في أي مباريات لم تحسم نتيجتها بعد، وبالتالي هناك أمل للنظام بإحراز تقدم نوعي في هذا الوقت الذي استطال أكثر مما هو متوقع له.

موقف المجتمع الدولي متخاذل بكل أسف فيما يتعلق بدعم ثورتنا، فرغم استخدام النظام للأسلحة الكيماوية، ورغم مطالبة الامين العام للامم المتحدة بان كيمون الاطراف المتنازعين بافساح المجال لنحو ٢٥٠٠ مدني محتجزين في المدينة بمغادرتها وتلقي المساعدات، إلا أن مجلس الأمن وقف صاغراً أمام إصرار روسيا على عرقلة مشروع بيان «يطلب من الحكومة السورية السماح للمنظمات الانسانية بالوصول بحرية الى حمص واخراج المدنيين العالقين فيها».

الافتتاحية

نجاح الائتلاف في وحدته وتفعيل مؤسساته

سامي شيحان

مع إدراكنا لصعوبة موقف المعارضة السورية التي اجتمعت في اسطنبول مؤخرا، خاصة وأن هذه الاجتماعات جاءت بالتزامن مع ضغط النظام بقوة نيرانية كثيفة على مدينة حمص، وبعد أن حقق نجاحات عسكرية هنا وهناك، في ظل الصمت الدولي المتواطئ معه ومع وحشيته، في المستوى العسكري وفي المستوى الإغاثي وحقوق الإنسان أيضا، بعد أن خرق النظام كل الخطوط الحمراء فيما يتعلق بإستخدام الصواريخ البالستية، وفيما يتعلق بالأسلحة الكيماوية، وصولاً إلى المجازر البشعة وعمليات التطهير الطائفي، وتدمير الممتلكات العامة والخاصة. ومع ظهور درجة عالية من الاستقطابات بين مكونات المعارضة السياسية، وفيما يتعلق بعلاقاتها الدولية والاقليمية أيضاً، وإعاقة وصول إمدادات السلاح إلى كتائب الجيش الحر، إلا أن «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة» إجتاز في مطلع دورته الثانية عقبة الانتخابات الديمقراطية على مستوى من الترشيح والتصويت وتكوين التحافات، انتخابات لم تعرفها سوريا في العقود الخمسة السابقة من سلطة البعث، وبدا التقارب شديداً في عدد الأصوات خلال الجولة الأولى، وحتى في الجولة الثانية، حيث فاز السيد أحمد عاصي الجربا مرشح الكتلة الديمقراطية بتحالف مع الأخوان المسلمين، بفارق ثلاثة أصوات فقط على السيد مصطفى الصباغ الأمين العام السابق للإئتلاف، كما فاز السيد محمد بدر جاموس بمنصب النائب العام، وضمت قائمة نواب الرئيس كلاً من السيد محمد فاروق طيفور الأمين العم لتنظيم الأخوان المسلمين في سوريا، والسيد سالم المسلط، والسيدة سهير الأتاسي سهير الأتاسي الوحيدة التي احتفظت بموقعها في الائتلاف. الخطوة الأهم برأينا كانت في توسيع الهيئة السياسية إلى ١٩ عضوا، بما فيهم هيئة الرئاسة، مع تشديد على دورها في قيادة العمل السياسي والديبلوماسي بين دورتين لاجتماعات الهيئة العامة. لكن هذه المقدمات لن تضع الائتلاف على مساره الصحيح إن لم يجر تفعيل كل مؤسساته، والعمل على توحيد آليات العمل وتسخيرها لخدمة الثورة السورية ومن أجل إسقاط النظام.

حرية – العدد (IV) ٢٠١٢/١٢/٣١

مصر وسوريا... جيشان وثورتان!!

نبيل حيفاوي

منذ ثورة يناير المصرية، ظهرت المؤسسة العسكرية المصرية، باعتبارها تنتمي إلى دولة، أولا، وإلى نظام عام، ثانيا، وأما ارتباطها بسلطة النظام، فكان محكوما بمعايير تجعل السلطة غير قادرة على استخدام الجيش والقوات المسلحة لتكريس نفسها بالقوة، عبر القمع العنيف للثورة الشعبية المصرية (يناير ٢٠١١).

وفي الثلاثين من حزيران (٢٠١٣) كان موقف المؤسسة العسكرية، وموقعها من الأزمة السياسية التي واجهها نظام مرسي أكثر وضوحا، حيث بادرت مبكرا للإعلان عن رفض الوقوف ضد الشعب المصري، ومضت أكثر للأمام بالإعلان عن ضرورة حماية البلاد والشعب من احتمالات العنف الأهلي، وكان مشهد طائرات الهيلو كبتر في سماء المدن المصرية، وفوق المتظاهرين في ميدان التحرير بالقاهرة، وهي ترفع أعلام مصر وتحيي الحشود الشعبية، التي تردد شعار: «إرحل» للرئيس مرسي، ذا معنى كبير وفيه دلالات على طبيعة الجيش المصري والقوات المسلحة بشكل عام.

بالضد تماما، كان «الجيش السوري» وعموم القوى المسلحة، التي تمسك بها سلطة نظام بشار الأسد. فباستثناء ظاهرة الانشقاقات الفردية والمجموعات الصغيرة وإن كان عديدها كبيرا، لم نشهد في قيادات الوحدات العسكرية العاملة، والتي تشمل صنوف الأسلحة كافة، أي تمردات شاقولية، بالعديد والعتاد، ترفض قرارات «القيادة» الحاكمة، ولم تنشأ حالة القوى المسلحة هذه مصادفة، أو من فراغ.

وطوال سنتين، تصاعد استخدام القوى المسلحة التي بناها نظام الأسد الأب، وتابعها الأسد الابن بوحشية زائدة، وغير متوقعة. من سلاح الطيران والصواريخ الباليستية، إلى الأسلحة الكيميائية، فضلا عن الدروع، والمدفعية الثقيلة. وبالتكامل مع ذلك، كان دور أجهزة الأمن أشد وحشية في قمع النشطاء السلميين والمدنيين.

وعندما تخلخلت قدرات القوى المسلحة «النظامية»، ذهب النظام لبناء ميليشيات فاشية إرهابية، لتتكامل مع وحشية القمع الذي تقوم به القوى العسكرية التقليدية. وهو ما تقوم به، ميليشيا الشبيحة أو اللجان الشعبية، وما يسمى «جيش الدفاع الوطني».

ومع مضي الوقت، وفشل القوى العسكرية المختلفة التي يقودها نظام بشار الأسد، في القضاء على الثورة، نلاحظ ارتفاع سوية الهجمات الوحشية على المدن والقرى والبلدات، بعيدا عن الأغراض العسكرية الكلاسيكية في الحروب، حيث يتم فيها التركيز على الخصم وقواه المسلحة: الجيش الحر وكتائب الثوار، بما يوضح أن سلطة الأسد، تعرف تماما بأن الشعب هو خصمها وعدوها، وتدميره هو الطريق لحماية النظام.

جيش مصر بالتأكيد، لم يكن جيش دولة ديمقراطية، لا في عهد مبارك، ولا في عهد مرسي،لكنه أيضا ليس جيش عصابة سياسية طائفية، معزولة عن الشعب، كما هو حال قيادة الجيش السوري الذي أعدته سلطة آل الأسد.

في مصر، أيام مبارك، وأيام مرسي، لم يكن تحالف مصر الخارجي يعتمد على قوى إقليمية أو دولية ،فاشية وطائفية، كما هو حال التحالف مع إيران وروسيا، الذي يعد المرتكز الأساسي لبقاء النظام.

وفي البعد الأعمق، المتصل بتاريخ الجيشين، المصري والسوري، منذ نظام عبد الناصر وحتى اللحظة، لم تقم السلطات في مصر بإعادة تنظيم الجيش، على أساس زجه في حرب ضد المعارضين لها. واكتفت بأجهزة أمن الدولة والأمن العام ووزارة الداخلية لتقوم بمهام القمع، حتى جهاز الاستخبارات العسكرية في مصر، كان مهنيا، يقوم بمهماته المعهودة بعيدا عن دور القمع.

حتى الجيشين التونسي واليمني لم يكونا معدين للحرب ضد الشعب في الداخل، ربما فقط، جيش معمر القذافي كان مبنيا لوظيفة الحرب الداخلية، ومارسها لكنه سرعان ما انتهى دوره، بفعل التدخل الأطلسي دعما وحماية للشعب الليبي.

ختاما، جيش مصر ليس جيش عصابة تختطف بلداً بمقدراته كافة، كما هو حال عصابة السلطة في سوريا.

تحالف «الممانعة» وثورة مصر.. مياومة سياسية غبية!!

جمال حمود

بعد الضيق والامتعاض الذين أظهرهما نظام بشار وموالوه أوحلفاؤه، من موقف الرئيس مرسي إزاء النظام السوري، عندما أعلنت مصرقطع العلاقات كافة مع نظام الأسد، وإدانته، ومطالبته بوقف الهجمات الوحشية على الشعب السوري، ومع اقتراب الموعد الذي حدده المصريون لمرسي، حتى يتراجع عن سياساته، أو يرحل، بدأت أجهزة إعلام الممانعين، تظهر تضامنها مع المصريين، وتفتح نارها على نظام مرسي، حيث بدا للبسطاء وغير المتابعين، وكأن الممانعين، أنظمة وأحزاباً، وأبواقاً إعلامية، يقفون مع ثورة الشعب المصري.

في حين لم يسمح غباء هؤلاء «الممانعين» لهم، على عادتهم، فهم حقيقة الأحداث، ورؤية خلفيات المواقف، بعقل سليم، بعيدا عن رغباتهم. إذ لم يرد ببالهم أن موقف مرسي من نظام الأسد، مؤخرا، جاء في سياق مسعاه لإرضاء قوى المعارضة، ولسحب الورقة السورية من يد النشطاء، حتى يتمكن من تثبيت نظامه، بوجه المد العارم للشعب المصري، ضد سلطة الإخوان المسلمين.

إنهم «الممانعون» مياومون بالسياسة، مع غبائهم، وفوق ذلك الغباء. فعندما بدا مرسي، مرناً مع طهران، ماعاد لهم اعتراض عليه، ولم يعد حكم الإخوان مرفوضاً.

بينما يشنون هجوما على الثورة السورية، والمعارضة «الإئتلاف»، وباعتبارها تخضع لقيادة الإخوان المسلمين في سوريا. والطامة الكبرى، أن وعيهم المبني على الرغبات الذاتية، دفعهم لبناء موقفهن على معادلة تقوم على المنطق الشكلي. فلسان حال منطقهم، يرى الآتي:

مرسي ضد بشار ونظامه، الشعب المصري وثورته، ضد نظام مرسي، وعليه الشعب وثورته يقفون مع بشار «والممانعين»!!

هذا هو منطقهم الذي جعل أجهزة إعلامهم تتفرغ لنقل مشاهد الميادين الثائرة في مصر، ولتكرار بيانات حركة تمرد، والأحزاب المعارضة. وفاتهم، أن المشاهد العربي، والقارئ، والمستمع، سيتساءل عن الاختلاف الصارخ، بين سلوك الجيش المصري، والسلوك الدموي الفاشي لنظام الممانعة وتحالفاتهم. هذا على مستوى الحدث الجاري. أما عن أفق حركة الشعب المصري، الذي سيتقدم نحو أهدافه، بصرف النظر عن التفاصيل والتعقيدات، سيكون صادما لهم، وحينها الوصفة جاهزة:

« القوى الامبريالية والصهيونية، استطاعت السيطرة على الشعب المصري». فما أن تتجلى مخاضات المرحلة الراهنة، سيعودون إلى مقولاتهم عن الربيع العربي، باعتباره خرابا على «الأمة» وكل انتصار في أي بلد عربي، سيحطون من شأنه، لينالوا من الثورات، ومن الثورة السورية العظيمة.

لأنهم مأزومون، فهم أغبياء، مياومون في المواقف السياسية، لا يرون أبعد من أنوفهم. وعندما تتهافت مواقفهم وتبدو على اهترائها، ثمة ذرائع يصنعها «محللون استراتيجيون» وخبراء في المجالات كافة، وأولا خبرتهم بما يرضي سيدهم، أو بالأحرى أسيادهم، من طهران إلى ضاحية حسن نصر الله، مرورا بالقابع في خوفه والمتسردب في جحور مدينة دمشق.

سلطة الاستبداد والفساد والإفساد السورية

نعيم نصار

يعرف عبد الرحمن الكواكبي الاستبداد بقوله :(هو تصرف فرد أو جمع في حقوق قوم بالمشيئة وبلا خوف تبعة). بينما تشير التعريفات القانونية أن الفساد السياسي بمعناه الأوسع إساءة استخدام السلطة العامة (الحكومية) لأهداف غير مشروعة، وعادة ما تكون سرية لتحقيق مكاسب شخصية.

ونستطيع أن ندخل أكثر إلى أنواع الفساد من بوابة الفساد السياسي لنتعرف إلى الفساد المالي، الاقتصادي، الإداري، الأخلاقي، ونقول بمنتهى الاطمئنان على صحة التوصيف المعرفي بأن النظام السوري جمع في جوهره كل أشكال الاستبداد والفساد والإفساد، حتى أن المفكر طيب تيزيني ذكر في سياق تعريفه للدولة الأمنية عن الفساد والإفساد حيث تعمل هذه الدولة الأمنية على إفساد كامل المجتمع ليكون تحت الطلب.

نظام بشار الأسد مازال يعيش الفساد والإفساد، وينتجهما على مدار الساعة، وعوّد هذا النظام الناس على التحدث عن أشكال الفساد الصغير، المتمثل بالرشاوى والإتاوات التي يقبضها الموظفون في هذا المكان أو ذاك، بينما يبقى الحديث عن الفساد الكبير ممنوعا، لأنه فساد الحكام، فساد علية القوم، فساد رجالات الحكم، فساد العائلة الحاكمة.

منذ أيام كشف العقيد المنشق (يعرب الشرع) أحد ملفات الفساد الكبرى التي حقق فيها عندما كان يشغل موقع رئيس قسم الطلاب والمعلمين في فرع الأمن السياسي في الميسات بدمشق، وذلك في عام ٢٠٠٧ ،ونشر كلامه في موقع كلنا شركاء، حيث وصلت إليه معلومات تفيد بأن عدد كبير من القضاة وضباط الشرطة والمحامين وموظفين كبار في الدولة تم تعيينهم بناء على شهادات حقوق مزورة، وبعد جمع المعلومات الكافية توصل العقيد إلى الشخص الذي يقوم بمعادلة الشهادة المزورة في وزارة التعليم العالي، وبعد التحقيق معه اعترف بكل ما نسب إليه، واعترف على شبكة التزوير التي ينتمي معظمها إلى الحلقة الضيقة من آل الأسد، وعندما قام الفرع باستدعائهم، تخفى قسم منهم وتم إلقاء القبض على قسم آخر، حيث يقوم هؤلاء بتزوير شهادات حقوق صادرة عن الجامعة اللبنانية الفرع الثاني في بيروت، معتمدين على أجهزة فنية متطورة ومن الصعب كشفها، وبعد ذلك تقوم شبكة التزوير ببيع الشهادة الواحدة بمبلغ مالي يصل إلى مليون ونصف مليون ليرة، وبعدها يقوم الشخص الأول بالذهاب إلى وزارة التعليم العالي، وتحديدا إلى مديرية التعادل للقيام بإجراءات التعادل، بالتعاون مع عدد من موظفي الوزارة، ويكمل عملية المعادلة للشهادات المزورة، وبعدها يحصل صاحب الشهادة على كتاب موقع من الوزير غياث بركات آنذاك بأنه حاصل على شهادة حقوق معدلة، وبذلك تفتح له أبواب الترشح لمختلف الوظائف في الدولة.

ويشرح الشرع بأنه تم التأكد من ٤٥ حالة من الوظائف التي حصل عليها أشخاص أهلهم من كبار الضباط ومعظمهم من (الطائفة العلوية). بعد ذلك قامت شعبة الأمن السياسي بإرسال كامل الملف إلى بشار الأسد، حيث حوله بشكل أوتوماتيكي ودون اهتمام إلى العطري رئيس الحكومة آنذاك، حيث أصدر العطري تعليماته بإلغاء المناصب التي أوكلت للأشخاص وسحب شهاداتهم المزورة، والغريب أن كل هؤلاء مازالوا على رأس عملهم، وتم (النوم) على كامل الملف. وبين هؤلاء قضاة ومحامون وجمارك وضباط شرطة.

ويذكر الشرع كيف تم تهديده من خلال رسائل مبطنة تلقاها شفويا من قبل رئيس الفرع آنذاك، تهديدات من قبل بعض ضباط القصر الجمهوري، وطبعا لم يتجرأ احد على طرق بابه للتوسط، لأنه أصر على متابعة التحقيق للآخر أو الاعتذار كليا عنه، وهذا الكلام قاله أمام رؤسائه، الذين أحرجهم .

وما تقدم كان مثالا فاضحا على فساد كبير يخص شريحة من كبار الفاسدين، وطبعا سيوافقنا الشرع من أن الفساد لا يقتصر على أبناء الطائفة العلوية رغم أن هذا الملف يضم فاسدين كبار من الطائفة العلوية، فهذا النظام لا دين له ولا طائفة سوى البقاء في السلطة.

وفي تعليل وفهم هذا التواطؤ والتشارك مع هذا الفساد والفاسدين يكفي أن نذكر التقارير التي نشرت مؤخرا حول ملكيات عائلة الأسد حيث نتعرف إلى أنه يبلغ قيمة ما يمتلكه بشار الأسد بحسب تقرير نشره موقع «انفيستوبيديا » ١٢٢ مليار دولار، أما رفعت الأسد فتقدر ثروته بأربعين مليار دولار حسب صحيفة اللوموند الفرنسية في عام ٢٠١١ على شكل عقارات في فرنسا واستثمارات في البورصة في مشاريع نفق المانش ومصانع وشركات كبرى، أتت ثروته من الرشاوى والتهريب وفرض الإتاوات على رجال الأعمال وكذلك من تهريبه للآثار من سوريا وخصوصا من منطقة السويداء ومن دير الشيروبيم لدى المسيحيين بالقرب من صيدنايا.

وتقدر ثروة ماهر الأسد الإجمالية بأكثر من ثلاثين مليار دولار عبارة عن مجموعة شركات بالخارج يديرها له محمد حمشو فكل شركات الاتصالات الخليوية والفنادق والمشاريع الدولية والنفط السوري بمجمله يذهب لجيب شخصين هما ماهر وبشار.

ويعتبر رامي مخلوف أغنى أغنياء سوريا رغم ان سنه لا يتجاوز الأربعين عاماً فهو يمتلك ثروة تقدر بثلاثين مليار دولار بسبب المشاريع الاحتكارية التي حصل عليها من الأسد الصغير، واستطاع مخلوف خلال السنوات الأخيرة، امتلاك حصص كبيرة من شركة النفط الوطنية السورية، وأن يكون أكبر مزود لخدمة شبكة الهاتف الخلوي في بلده إلى جانب امتلاكه سلسلة الأسواق الحرة "راماك" في جميع أنحاء البلاد

وتمتلك والدة بشار الأسد ثروة تقدر بحوالي ٢٥ مليار دولار ورثتها عن زوجها حافظ الأسد وهي عبارة عن عقارات وشركات وأموال سائلة.

وتقدر ثروة أسماء الأخرس بثلاث مليارات دولارحققتها

على حساب الشعب السوري الفقير والذي يعيش حسب التقارير الدولية نحو ٦٠٪ منه تحت خط الفقر.

ومن الأرقام الواردة أعلاه يكون مجموع عمليات النهب والسرقة في سوريا من الحلقة الأولى المقربة، هي ٢٥٥ مليار دولار دون حساب ثروة الكثيرين من المقربين وغير المقربين من الدائرة الأولى والثانية.

وفي مقابل هذا الفساد للعائلة المالكة والحاكمة، يسمح للسوريين بمناقشة أشكال فساد صغرى من عيار: (تفريغ عشرات المدرسين لإشراف وهمي على الرياض) عائدة ديوب تشرين ٢٠ أيار ٢٠١٣، (شركة سودانية تتلاعب بشركة الطرق والجسور (تشرين نفس العدد)، (قرار استيراد الفروج المجمد مجازفة خطرة وغنية بالتناقضات) جريدة الثورة ١٩ أيار، (محاسبة من يثبت تورطه في المتاجرة بلقمة عيش المواطن) صحيفة البعث ٢٨-٦ - ٢٠١٣ ويتابع الحلقي رئيس حكومة النظام مكافحة الفساد من خلال قرارات صرف تعسفية يستقوي بها على بعض صغار الفاسدين، معتمدا على المادة ١٣٧ التي تخوله تسريح العاملين. وغالبا ما يستخدم سلطاته هذه لتسريح المعارضين الذين تشير إليهم أصابع المخابرات السورية.

هناك من يشرح الظروف الملائمة للفساد فيرى أن تركيز السلطة بيد صناع القرار وهم عمليا غير مسؤولين من الشعب، وهناك غياب الديمقراطية. إضافة إلى العجز المعلوماتي الذي يتجلى باحتقار ممارسات حرية الكلام أو الصحافة. وبالقياس إلى هذه المعايير تكون سلطة الفساد والاستبداد في سوريا قد فعلت وخلقت كل الظروف التي تشجع على الفساد والإفساد، رغم أنها كانت تضحي بين الحين والآخر بعدة فاسدين صغار من أجل ذر الرماد في العيون، لكنها أبدا لا تضحي بكبار الفاسدين إلا إذا انشقوا عن النظام ومثالهم الأبرز نائب الرئيس السابق عبد الحليم خدام.

تلك هي بعض ملامح سلطة الفساد والاستبداد في سوريا والتي ثارالشعب عليها.

تقرير حول أهوال فرع المنطقة - الفرع ٢٢٧ أمن عسكري

مركز توثيق الانتهاكات في سوريا

الفرع ٢٢٧ أو كما يُعرف من قبل السوريين (فرع المنطقة)، هو فرع تابع للأمن العسكري «شعبة المخابرات العسكرية»، كان اللواء رستم غزالة رئيساً له، قبل أن يصبح نائباً لرئيس شعبة المخابرات العسكرية. ويقع الفرع في منطقة المزة وسط دمشق، وتحديداً في «شارع التوجيه السياسي- الكارلتون» المقابل لوزارة التعليم العالي بدمشق. يحتوي الشارع على العديد من الأفرع الأمنية الأخرى، منها (الفرع ٢٩١ والفرع ٢٩٣ التابع لشعبة المخابرات العسكرية أيضاً، والفرع ٢٤٨ بأقسامه الأربعة ١ و ٢ و ٣ و ٤).

يعتبر هذا الفرع مسؤولاً عن آلاف حالات الاعتقال التعسفي والاختفاء القسري إضافة إلى القتل الجماعي لعشرات المعتقلين تحت التعذيب منذ بداية الثورة السورية، وهو نفسه الفرع الذي تمّ استهدافه بالتزامن مع استهداف فرع أمن الدولة في منطقة كفرسوسة بتفجيرين متزامنين– ذكرت بعض المصادر أن انتحاريين فجّرا نفسيهما، بينما رجحت مصادر أخرى أن يكون التفجير نتيجة سيارتين أو شاحنتين مفخختين- وذلك بتاريخ٢٣-١٢-٢٠١١ وسقط وقتها العديد من الضحايا من قوات النظام بالإضافة إلى عدد من المدنيين الذين صُودف وجودهم هناك.

كان الفرع قبل بداية الثورة السورية مسؤولاً بشكل مباشر عن التحقيق والتعامل مع الحالات الأمنية الخاصة بالجنود والضباط الذين يخدمون في الجيش السوري والأفرع الأمنية التابعة لوزارة الدفاع والأفرع الأمنية التابعة لوزارة الداخلية. لكن ومع انطلاق الاحتجاجات في سوريا أصبح هذا الفرع كغيره من الأفرع الأخرى أداة رئيسية لقمع الاحتجاجات ومكاناً لاحتجاز واعتقال آلاف المتظاهرين، بالإضافة إلى مسؤوليته عن العديد من حالات القتل خارج نطاق القضاء، لكن ورغم ذلك كانت نسبة المعتقلين من الجنود والعسكريين تفوق نسبة المدنيين بحسب إفادة أحد المعتقلين هناك.

لاحظ مركز توثيق الانتهاكات في سوريا خلال الأشهر القليلة الماضية تصاعداً كبيراً لحالات التعذيب حتى الموت في الأفرع الأمنية المختلفة، وخاصة الحالات التي يتم فيها إخبار ذوي الضحايا باستشهاد أولادهم دون تسليمهم الجثث، وكان فرع المنطقة من بين أكثر الأفرع التي حدثت فيها حالات الوفاة تحت التعذيب أو بسبب الأمراض المنتشرة بين المعتقلين.

وفيما يلي بعض الحالات التي جرى توثيقها وتتضمن حالات قتل جماعي أو وفاة تحت التعذيب في فرع المنطقة:

١- الحادثة الأولى:بتاريخ ٢٤ – ٣ – ٢٠١٣ قام عناصر من قيادة الشرطة العسكرية في القابون بتسليم قائمة تحتوي على أسماء أربعة عشر شهيداً من أبناء مدينة قطنا – ريف دمشق، قضوا تحت التعذيب في فرع المنطقة – الأمن العسكري ٢٢٧ ، وفي التفاصيل التي حصل عليها مركز توثيق الانتهاكات في سوريا عبر عضو المكتب الإعلامي في المجلس المحلي لمدينة قطنا ((الخال أبو أحمد)) يقول أبو أحمد:

«تم اعتقال العشرات من أبناء مدينة قطنا وبشكل عشوائي من قبل قوات الجيش النظامي في فترات متقاربة قبل الحادثة، حيث كان يتمّ اقتيادهم إلى مفرزة الأمن العسكري الموجودة في قطنا ليتم تحويلهم لاحقاً إلى فرع المنطقة ٢٢٧ والتي كانت تأتي الأخبار منه بشكل متواتر عن العديد من حالات الموت الجماعي التي تحدث في الفرع بسبب شدة التعذيب أولاً وانتشار الأمراض – وخاصة الجلدية - ثانياً، وفي أحد الأيام وتحديداً بتاريخ ٢٤-٣-٢٠١٣ تفاجئنا– وعلى غير عادة النظام - بورود كتاب إلى مجلس بلدية قطنا وكان موجهاً من قيادة الشرطة العسكرية في القابون – دمشق، ومنه إلى المختار «عمر المقطرن – أبو فهد» حيث كان يحتوي على أسماء أربعة عشر شهيداً، وطُلب من الأهالي الذهاب إلى الشرطة العسكرية لاستلام أغراضهم الشخصية والتي كانت عبارة عن (بطاقات شخصية – جوالات – نقود ..).

وعند ذهاب الأهالي إلى القابون استفسروا عن أسباب الوفاة ؟؟ فردت العناصر الموجودة هنالك أن أسباب الوفاة كانت مختلفة منها الجلطة القلبية ومنها الذبحة الصدرية !!!! ونفوا أن يكون أحد منهم قد مات تحت التعذيب، وعند سؤال الأهالي عن أماكن تواجد الجثث لاستلامها ودفنها أصولاً، قالت لهم العناصر وبالحرف الواحد وباللهجة العامية «هنّ بمشفى تشرين روحو دورو عليهم هنيك» ونتيجة للأوضاع الأمنية السيئة المحيطة بمشفى تشرين العسكري لم يقم أي أحد من أهالي الضحايا بالذهاب إلى المكان المذكور للبحث عن جثث الشهداء.

٢- الحادثة الثالثة: في منطقة جديدة عرطوز وعرطوز والفضل بريف دمشق، تمّ تسجيل العديد من الحالات المشابهة في فرع المنطقة ٢٢٧ بينهم عدد من أبناء الديانة المسحية وعدد من فلسطيني الجنسية.

يقول الناشط «أبو عاصي» عضو تنسيقية جديدة عرطوز في شهادته لمركز توثيق الانتهاكات في سوريا:

«عادة تقوم دورية من الشرطة العسكرية- القابون- باحضار بلاغ إلى بلدية الحي، ومنه إلى المختار، بالإضافة إلى بعض المقتنيات الشخصية للشهيد المتوفى في المعتقل، ويضيف أبو عاصي أنه في آخرة مرة بتاريخ ٢٠-٦-٢٠١٣ قامت البلدية بتسليم بعض الأسماء إلى المختار «ابراهيم الضرير»، وذكر أبو عاصي أيضاً أن الوثيقةالمسلمة للمختار كانت تتضمن بالإضافة إلى أسماء الضحايا، أرقاماً للجثث، وذُكر فيها أيضاً أن سبب الوفاة بعض الأمراض في الفرع ٢٢٧ المنطقة- دمشق، ويعتقد أبو عاصي أن معظم الذين قضوا تحت التعذيب توفوا بعد فترة قصيرة من الاعتقال، وليس بتاريخ تسليم الأسماء للبلدية مثلما تؤكد إحدى الوثائق، ذلك أنه في حالات عديدة كانت تأتي تسريبات عن حالات وفاة تحت التعذيب ثم نفاجئ بوجود اسم الضحية في قوائم الشرطة العسكرية».

كما وثق مركز توثيق الانتهاكات شهادة أحد المعتقلين من أبناء جديدة عرطوز الذي كان معتقلاً في الفرع ٢٢٧ والذي شهد حالات وفاة تحت التعذيب في هذا الفرع، قام بتوثيق الشهادة الزميل بسام الأحمد.

الاسم: عبد الرؤوف، العمر: ٢٦ سنة، الحالة العائلية: عازب، المهنة: عامل، المنطقة: جديدة عرطوز: ريف دمشق. «تحفظّ المعتقل على تاريخ الاعتقال والإفراج والاسم الكامل لأسباب أمنية»، يقول عبد الرؤوف:

الضرب كان بشكل يومي وخاصة الضرب على الأرجل «الفلقة»، الغرفة كانت تحتوي حماماً- توالیت- صغير كان مخصصاً لقضاء الحاجة والاستحمام وكانت تحتوي على صنبور ماء واحد يتم استعماله لكل شي، الرائحة الكريهة كانت تملأ المكان، رائحة لحوم البشر الفاسدة بسبب التقرحات والأمراض المنتشرة. ودرجة الحرارة كانت مرتفعة جداً، حيث كان العرق يتصبب من المعتقلين مثل الماء، لم يكن هنالك وسائل للنظافة مثل الصابون أو ماشابه، جميع المعتقلين كانوا يعانون من انتفاخ بالأرجل وأمراض جلدية مزمنة، وأي جرح بسيط سرعان ما كان يتحول إلى مصدر ألم شديد وما يلبث أن يلتهب وتخرج منه الدماء والقيح، كان يتم تلقيح السجناء بإبر لا أحد يعرف ماهيتها وكان يؤخذ من كل سجين ١٠٠ ليرة سورية ثمناً لها، ومن اعتقل بدون أن يحمل أي مبلغ من المال، كان يُمنع عنه هذا «الدواء» الغير معروف، وكانت نوعية الطعام رديئة جداً وقليلة، وكان مليئاً بالأحجار الصغيرة «البحص».

رأيت حالتين من الوفاة أثناء فترة تواجدي في «الجماعية» التي بلغت خمسة عشر يوماً:

للمزيد:

www.vdc-sy.info/index.php/ar/reports

لقراء وتحميل تقارير ذات صلة بعنوان (شهادات حول جحيم معتقلات الفرقة الرابعة) يرجى زيارة الرابط التالي باللغة العربية:

www.vdc-sy.info/index.php/ar/reports/testimonies

الجيش هو العلامة الفارقة

محمد سليم

يشعر معظم السوريين بالغبطة إزاء مآل الأمور في مصر، ولكنها غبطة ممزوجة بشيء من الحسد عند البعض، وبشيء من الشعور بالنقص عند البعض الآخر، فالشعب المصري استطاع، في عامين ونصف، أن يسقط استبداداً (نظام مبارك) ومشروعين للاستبداد (حكم المجلس العسكري وحكم الإخوان)، مفجراً ثورتين سلميتين عارمتين وصلتا، في وقت قياسي، إلى مرادهما، هذا فيما تحولت الثورة السورية إلى حرب دموية طاحنة، دون أن تنجح بعد عامين ونصف في زحزحة نظام البعث المستبد..

ما الذي صنع هذا الفارق؟

لقد عاش البلدان ظروفاً مختلفة في تاريخهما الحديث والمعاصر، وانعكس هذا الاختلاف في مسائل كثيرة بينها، وربما على رأسها، جيشي البلدين. لقد امتلكت مصر مبكراً جيشاً احترافياً مؤسسياً ذا تقاليد وطنية، وظل جيشها محصناً طيلة العهود التي تتالت على مصر. لم يصبح الجيش المصري جيش الاتحاد الاشتراكي أو جيش الحزب الوطني.. لم يصبح جيش عبد الناصر ولا أنور السادات ولا حسني مبارك.. لقد بقي جيش مصر.

أما الجيش السوري فقد سار في طريق مختلف تماماً، بل إنه ولد بعيوب خلقية ظلت ترافقه في جميع مراحله. فهناك أولاً التمثيل المختل للمجتمع السوري، إذ كانت كفة الأقليات هي الغالبة، وقد تعزز هذا الاختلال بعد الاستقلال مع عزوف البرجوازية وغيرها من الشرائح المدينية عن الانخراط في الجيش، محتفظة بحساسيتها القديمة إزاءه يوم كان جيش انتداب، ومتشبثة كذلك بنظرة سلبية للسلك العسكري على أنه ملاذ للفاشلين والكسالى.. بالمقابل ازداد إقبال الريفيين، وخاصة من أبناء الأقليات، إذ رأوا في الجيش وسيلة عيش، وطريقاً للصعود الاجتماعي، وخلاصاً من تهميشهم المزمن..

ومن جهة أخرى، فإن المكونات المشكلة للجيش لم تجد لها عقيدة وطنية جامعة تندمج فيها وتتماسك حولها، فظلت نهباً لانتماءات مناطقية وطائفية زادتها تبعثراً وانقساماً.. وقد كان هذا بالطبع انعكاساً لحال المجتمع برمته..

كذلك لم تنجح القيادات العسكرية ولا السياسية في ترسيخ التقاليد العسكرية الاحترافية، الشيء الذي ساهم في سهولة انزلاق الجيش إلى دهاليز السياسة ومتاهاتها..

وعندما جاء البعث فإنه لم يوحد الجيش على أساس مشروع وطني، بل على العكس، فقد علق الانتماء الوطني لصالح انتماء رمزي وفضفاض: الأمة العربية الواحدة ذات الرسالة الخالدة. وبما أن البعث هو المكلف بتحقيق هذه الرسالة، فقد تفرغ الجيش تماماً لحراسته ريثما ينجز هدفه السامي هذا!

ومن هنا فمفهوم الجيش العقائدي، الذي اجترحه البعث، يعني أمراً واحداً: عقيدة الجيش هي عقيدة البعث نفسها، وولاؤه الوحيد هو للبعث فقط.. ثم ضاقت دائرة الولاء لتنحصر في فرد واحد، قائد ملهم اختزل، في شخصه، البعث والجيش والبلد برمته، الشيء الذي أعفى المؤسسة العسكرية من أي مسؤولية إزاء الوطن والشعب السوريين..

عندما دقت ساعة الحقيقة في مصر، خرج الجيش المصري ليجسد حقيقته كمؤسسة وطنية مملوكة من الشعب، وليلعب الدور الذي أسس لأجله: صيانة وحدة البلاد والحفاظ على حياة العباد..

وعندما دقت ساعة الحقيقة في سوريا، خرج الجيش السوري ليجسد حقيقته كـ «جيش عقائدي» مملوك من النظام، وليلعب الدور المنوط به: حماية النظام، حتى لو تتطلب ذلك إهدار وحدة البلاد وقتل العباد..

في انتظار مفاجأة

ياسر عطا الله

أكد وزير الخارجية الأميركية، جون كيري، أن «الولايات المتحدة وروسيا ملتزمتان بعقد مؤتمر سلام حول سورية، لكن من الأرجح أن يعقد بعد آب».

وقال كيري، بعد مباحثات مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف خلال اجتماع أمني في برونائي، «نحن الاثنان متفقان على عقد المؤتمر في أسرع وقت»، إلا أنه أضاف أن المؤتمر، الذي كان مقرراً أساسا في شهر حزيران، لن يعقد هذا الشهر (تموز) بسبب اجتماعات أميركية روسية مقررة مسبقاً، وأن «شهر آب صعب جداً للأوربيين وغيرهم»، في إشارة، على الأرجح، إلى إجازات الصيف.

يعتقد كثيرون أن «الاجتماعات المقررة سلفاً» و«إجازات الصيف».. هي مجرد ذرائع أمريكية لتأجيل مؤتمر جنيف٢، وأن أسباباً أكثر عمقاً تقف وراء هذه الرغبة في التأجيل.. ربما يكون هذا صحيحاً، ولكن طريقة اختيار الذريعة تعكس بحد ذاتها مدى الجدية الأمريكية إزاء الملف السوري، أفليس من اللامبالاة، بل وقلة اللباقة الدبلوماسية، أن يقول كيري إن السعي إلى إيقاف نزيف الدم السوري مؤجل حتى يعود الأوربيون من إجازاتهم الصيفية؟!

يقول الروس إن واشنطن تبدي لا مبالاة إزاء انعقاد المؤتمر وهي تماطل في تحديد موعد له، وذلك من أجل أن تكسب وقتاً تستطيع فيه أن تغير موازين القوى على الأرض لصالح المعارضة..

ولكن قيادة الجيش الحر، والوقائع على الأرض، تقول إن واشنطن تبدي لا مبالاة إزاء تسليح المعارضة، وهي تماطل في تنفيذ وعودها في هذا الشأن! فما الذي تريده واشنطن إذاً؟!

ثمة فرضيتان في سياق الإجابة عن هذا السؤال، تقول الأولى إن الولايات المتحدة تريد إدامة الأمور على ما هي عليه أطول فترة ممكنة، وذلك لاستنزاف إيران وحزب الله، وكذلك لاستنزاف الجهاديين والمتطرفين في صفوف المعارضة السورية. إنها تشهد معركة طاحنة بين طرفين تعتبر كلاً منهما عدواً لدوداً لها، فلا بأس في إطالة أمد الصراع حتى ينهك جميع المتحاربين..

ولكن هذه الفرضية تبدو هشة وغير واقعية، فاستنزاف إيران يتطلب تسليح خصومها، أو جزء منهم، لا فتح الطريق أمامها لتحقق انتصارات على الأرض تفرض من خلالها شروطها في التسوية القادمة..

أما الفرضية الثانية فتقول إن الولايات المتحدة تريد استرضاء روسيا في الملف السوري، وأن الطرفين اتفقا على حل قريب من الرؤية الروسية، وبالتالي فإن المماطلة في عقد المؤتمر والمماطلة في تسليح المعارضة هما جزء من الاتفاق. يُبقى على المعارضة ضعيفة، ويتم تأجيل عقد المؤتمر إلى مشارف العام القادم، وبعد أشهر من التحضير والمفاوضات يكون قد حان موعد الانتخابات الرئاسية السورية، فتُكثف الضغوط لعدم ترشيح الرئيس وتُجبر المعارضة على قبول تسوية مع ما تبقى من النظام.. أي باختصار نحن مجدداً أمام سيناريو الـ ٢٠١٤.

لم تختبر هذه الفرضية بعد، وإن كانت تملك وجاهة من حيث المبدأ، ولكن هل يقبل النظام السوري بتسوية كهذه؟ هل ما يفعله الآن على الأرض ينسجم مع توجه كهذا؟ وكيف سيكون موقف إيران ودورها؟.. خلف هذه الأسئلة وهذه الفرضيات ثمة أمر مرجح، وهو أن العام الحالي سيمر دون أن يلوح انفراج حقيقي في الأفق.. ويبقى تعويلنا على ما تخبئه لنا الثورة السورية من مفاجآت.

٣٠ يونيو.. هل نحزن على مصير الإخوان؟

هشام القاسم

قدمت مصر، منذ عام تقريباً، حجة «مفحمة» لصالح خصوم الثورة السورية، وذلك عندما وصل الإخوان المسلمون إلى سدة الحكم إثر أول انتخابات رئاسية أعقبت ثورة يناير.. لقد كانت العبرة واضحة، فـ «عالمنا العربي محكوم، بالضرورة، بواحد من استبدادين: إما الاستبداد العسكري وإما الاستبداد الديني».. وهي عبرة تواتي أصحاب التشاؤم الوجودي الذين يلخصون مسألة التغيير برمتها في كلمة واحدة: لا أمل..

فلسفة هؤلاء تتلخص في أن الشعوب العربية الإسلامية لا تزال تعيش مرحلة ما قبل المجتمعات المدنية. إنها جماعات تنتمي إلى روابط عتيقة، ومسكونة، في أكثريتها، بأيديولوجيا دينية، وهي تنكر كل الهويات المعاصرة في سبيل التشبث بهوية وحيدة تنتمي إلى الماضي: الأمة الإسلامية.. وبالتالي فعند أول مناسبة تعطى فيها هذه الشعوب حق تقرير مصيرها، فإنها لن تنتج إلا حكماً دينياً.

تنطوي هذه الخلاصة، عند البعض، على نظرة أقلوية عنصرية، حيث يرتبط الإسلام السني بمعاداة الحداثة ارتباطاً جوهرياً، الشيء الذي يجعل هذه المعادلة حتمية: مجتمع ينتمي (أو تنتمي أكثريته) إلى الإسلام السني زائد صندوق انتخابات حرة يعطي استبداداً دينياً.. والاستبداد الديني إضافة إلى أنه يمارس طغيان الاستبداد العلماني نفسه، فإنه، فوق ذلك، يهدر الحريات الاجتماعية، ويلغي حقوق الأقليات والمرأة، ما يجعله أكثر سوءاً وأشد وطأة.

غير أن مصر التي قدمت هذه الحجة عادت هي نفسها في ٣٠ يونيو لتدحضها، فقد حشد المصريون ما يزيد على ١٥ مليوناً في الشوارع والميادين، في ثورة عارمة جديدة هدفها الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين، وإقامة دولة مدنية ديمقراطية. وبالطبع فالأكثرية الساحقة من هذه الملايين لا تنتمي إلى المسيحية أو البهائية بل إلى الإسلام السني، ما يكذب تلك المعادلة العنصرية، ويحولها إلى مجرد نظرة استشراقية عتيقة وجاهلة.

ولكن أهمية ٣٠ يونيو لا تقتصر على تقديم حجة لصالح أنصار الثورة السورية في سجالهم مع الخصوم، فثمة ما هو أكثر أهمية وأشد عمقاً.

لقد اعتادت مصر أن تشق دروباً جديدة أمام بقية الدول العربية، وإذا كانت ثورة يناير قد نقلت كبرى البلدان العربية من مرحلة الاستبداد إلى مرحلة الحرية، فإن ثورة يونيو تسعى إلى نقلها من مرحلة الحرية إلى مرحلة الديمقراطية، وإذا نجح هذا المسعى (وفرصته في النجاح قائمة وكبيرة) فإن الربيع العربي يكون قد أزهر بالفعل، وفي المساحة الأوسع وفي المكان الأكثر تأثيراً، ونكون قد حصلنا على نموذج ملهم يقدم لنا الدروس ويعفينا من تكرار الأخطاء.

سيستفيد الإسلاميون السوريون، على الأرجح، من دروس يونيو، ولا بد أنهم سيصلون إلى الاستنتاج بأن السعي إلى الاستئثار بالسلطة وإقصاء الآخرين عن دائرة القرار والمشاركة، قد صار جزءاً من الماضي، وأن الإصرار على تكرار التجربة المصرية سيفضي إلى نتائج كارثية بالنسبة لهم وللمجتمع السوري برمته. وكذلك سيتعلم السوريون الآخرون أن النموذج الوحيد الذي يلبي طموحاتهم ويخلصهم من كل أشكال الاستبداد إلى الأبد هو الدولة المدنية الديمقراطية.. دولة جميع السوريين، حيث لا أحد يستأثر بالسلطة تحت اي شعار وبناء على أي أيديولوجيا..

لكن بعض السوريين يقيمون أحداث مصر من منظور آخر، إذ يقيسون الآثار المباشرة لهذه الأحداث على الثورة السورية، متخوفين من تغيير في الموقف المصري، ذلك أن الإخوان حسموا أخيراً رأيهم، واتخذوا موقفاً واضحاً ومباشراً لصالح الثورة، فيما يتبنى معارضوهم (اليساريون والقوميون خاصة) موقفاً مختلفاً، هو في أحسن الأحوال موقف وسطي يساوي بين (طرفي النزاع) في سوريا، مع وجود أصوات ليست قليلة بينهم تدعو إلى دعم النظام..

قبل أسبوعين من ٣٠ يونيو، نظم الإخوان المسلمون المصريون مؤتمراً خاصاً بدعم الثورة السورية، حيث أعلن الرئيس المصري محمد مرسي أن بلاده «قررت قطع العلاقات مع سوريا»، مؤكداً على أن «مصر مستمرة في دعمها للشعب السوري حتى يحصل على حقوقه». وحمل مرسي على حزب الله اللبناني ودعاه إلى التوقف عن المشاركة في المعارك داخل سوريا. كما طلب من مجلس الأمن الدولي فرض حظر جوي على سوريا، داعياً المجتمع الدولي إلى عدم السماح بـ«إعادة انتاج الأنظمة القمعية».

لقد شكل هذا الموقف خطوة كبيرة في الاتجاه المعاكس، فقبله بأسابيع قليلة كان الرئيس المصري مصراً على مقاربته الخاصة للأزمة السورية، حيث كان قد زار روسيا وأعلن وجود قواسم مشتركة في موقفي البلدين، كما تقارب مع إيران، مستقبلاً بحفاوة بالغة الرئيس نجاد في القاهرة، وقد أعلن الطرفان عن تبنيهما الحل السياسي في سوريا، وأن «المصالحة الوطنية هي الطريق الوحيد لحقن الدماء»، وقد بلور مرسي مقاربته هذه عملياً عبر ما عرف بالرباعية، التي ضمت إيران وتركيا والسعودية إضافة إلى مصر، وهي الفكرة التي أجهضتها السعودية بعد أن انسحبت، معلنة أن المصريين أقرب إلى الرؤية الإيرانية، وأن كلا الطرفين يريدان إنقاذ النظام السوري بأي ثمن..

وقد قيل أن سبب هذا الانقلاب الدراماتيكي في موقف مرسي هو اجتماعه مع وفد يمثل قيادات إسلامية دولية برئاسة الشيخ يوسف القرضاوي، وقد نجم الاجتماع عن ما يشبه المقايضة: وعدهم مرسي بقطع علاقات مصر مع النظام السوري، مقابل وعد من القرضاوي وصحبه أن يساهموا في إقناع بعض الدول العربية والإسلامية بفك العزلة عن نظامه، وهو ما كان مرسي بأمس الحاجة إليه قبل استحقاق ٣٠ يونيو..

لقد حاول الإخوان المصريون التقارب مع إيران بل وتشكيل تحالف معهم، ولكن بعض الدول الإسلامية الوازنة (تركيا والسعودية خاصة) ضيقت عليهم الخناق وأجبرتهم على تغيير حساباتهم، وعندما أرادوا تغيير موقعهم في خارطة المنطقة فقد كانت إشارتهم الأولى هي الموقف المستجد من الثورة السورية..

إنه، إذاً، موقف براغماتي أملته حسابات المصالح، وليس، كما أشيع، موقف مبدئي ينطلق من الإيديولوجيا الإخوانية، ومن العلاقة المميزة مع الإخوان السوريين، ما يعني أن وجود الإخوان في حكم مصر لا يعني بالضرورة تأييداً دائماً للثورة السورية. ولكن ماذا عن غيابهم عن السلطة؟ هل سيفضي ذلك بالضرورة إلى تغيير الموقف المصري؟

صحيح أن أصواتاً كثيرة داخل المعارضة لا تبدي حماساً للثورة السورية، ولكن اعتدنا أن تختلف لغة السلطة عن لغة المعارضة، للجهة نفسها وللشخص ذاته. وإذا ما وصلت المعارضة (أو أطرافاً منها) إلى الحكم فإنها ستواجه ثوابت لن تستطيع الحياد عنها. لن تستطيع إقفال الأبواب أمام المعارضة السورية وإلا خسرت ورقة نفوذ مهمة، ولن تستطيع ممالأة النظام السوري، رسمياً وفعلياً، وإلا جابهت ضغوطاً شعبية وإقليمية ودولية..

على كل حال فالموقف المصري سيبقى، في المدى المنظور، غير مؤثر على أرض الواقع، فمصر ستظل (وأياً كان السيناريو القادم) أشهراً طويلة، وربما سنوات، مشغولة بنفسها، وهي لا تملك أسلحة تقدمها أو تمنعها، كما لا تملك ذلك النفوذ لتلج على تدخل أجنبي أو لتعيقه.. وهكذا فالموقف المصري يقتصر راهناً على البعد الرمزي والمعنوي.

إن الكسب الاستراتيجي من ٣٠ يونيو يبقى أكبر من كل المخاوف، فالسوريون يحتاجون مصر مدنية ديمقراطية، تشكل نموذجاً ملهماً وجذاباً.

صفحات سورية ... ليست هامشية

«فذلكات سائح في المناطق المحررة»

يارا بدر

ربما تستوقف البعض، وربما لا تلحظها الأكثرية. هي مجرّد صفحات على أحد أكثر مواقع التواصل الاجتماعي استخداماً لدى السوريين، موقع «فيسبوك». رغم ما يعانيه السوريون من ضعف يصل حتى الغياب في خدمة الانترنيت، وانقطاع للتيار الكهربائي عن مناطق واسعة الامتداد الجغرافي من سورية، ولساعات طويلة. إلاّ أنها لمن هم يسكنون الحدود اليوم، أو في حقائب السفر، أو يعبقون بروائح دمشق العاصمة ما بين الياسمين والبارود، قد تكون هذه الصفحات لهم بمثابة نوافذ إلى عوالم تجاورهم، يسكنونها، وحيدين بعيداً عن شاشات الفضائيات التي لم يعد لأعداد القتلى السوريين وتفجيراتهم العسكرية وموتهم البطيء في حمص نتيجة غياب المواد الطبية والخبز والماء، من أثر أمام صور CBC لجموع المصريين تملئ ساحات القاهرة وتطفو فوق النيل. وحيدين بعيداً عن صخب اجتماعات الدبلوماسيين وأجندات السياسيين، الذين احتاجوا إلى جبهة النصرة، والعصابات المسلحة، والإرهابيين المتشددين، حتى يرتبوا بهدوء اتفاق نقل سلطة يضمن ماء الوجه لقادة سيخلدهم التاريخ كما خلّد «بيونشيه» و«فرانكو» وحتى «هتلر».

«فذلكات سائح في المناطق المُحرّرة»، هي صفحة أسسّها شاب سوري غادر سوريا ولم تغادره، فزار إحدى المحافظات السورية المحرّرة. لا يرغب بأي شكل من الأشكال أن يوسم بالناشط، أو الثائر، ويحب أن يبقى اسمه مجهولاً. كتب كلمة «سائح» وهو يريد لكل من يتابع صفحته أن يتجاوز ما يمكن أن يرميه بوجهه مُسبقاً من اتهامات أنّه كشاب ليس ناشطاً وليس مقاتلاً فهو ينظر إلى الأمور وكأنه سائح. عرّف رؤيته بهذه القوّة المتصالحة مع نقد الآخر المُسبَق عموماً، ويكتب: (فذلكة ٧٦: يستخدم مقاتلو إحدى الكتائب الإسلامية، المستقرون في مبنى البلدية السابق، صناديق الانتخابات التي وجدوها مخزنة في المبنى، كسلات قمامة). أو: (فذلكة ٦٩: مظاهرة مدنية احتجاجاً على ممارسات أقوى الكتائب الإسلامية في المدينة، تحلق الهليوكوبتر في سماء المدينة، تتوقف المظاهرة، تتجه عيون المتظاهرين إلى السماء، يكبرون، ويدعون لله أن يوفق مقاتلي الكتيبة السابقة لإصابة الطائرة). وعن وضع جبهة النصرة يكتب: (فذلكة ٥٢:

– ليش ما بتحكوا مع الجبهة يطلعوا من هون، هاد أحلى مبنى عندكم

– لك بالعكس، هيك منضمن انو النظام ما رح يقصفو).

ويُضيف: (فذلكة ١٩:

صحفي أجنبي يسأل إحدى الناشطات الفاعلات في مدينتها: – مالك خايفة من الإسلاميين؟

– لا

– بس هنن ضد النساء، وبكرا رح يضطهدوكم، ورح تندموا على أيام بشار.

– مستحيل نندم عأيام بشار، لأننا ما كنا أحرار، كان في حرية شكلية، بس فعلياً ما كنا منقدر نعمل شي.

لأول مرة من ٥٠ سنة منحس بالحرية ومندوقها، وبعد ما دقنا طعمتها ما عاد نخلي حدا تاني يرجع يستعبدنا، رح ندافع عن حريتنا ونسقط أي بشار جديد رح يحاول يجي).

«فزلكات سائح في المناطق المُحرّرة» صفحة ليست بالقديمة العهد على موقع «فيسبوك» (www.facebook.com/fazlakatsayeh) وليست بالشهيرة، إذ لم يتعدَ عدد متابعيها (٦٦٠) شخص حتى اليوم. لكنها صفحة تنقل لنا بشكل عفوي، غير مؤدلج في خطابات سياسية مُسبقة البرامج، وبكلمات غير إنشائية، تفاصيل الحياة اليومية في المناطق المحررة، تفاصيل المظاهرات ضدّ الكتائب الإسلامية ومعها ضدّ النصرة، صوت العلمانيين الضعيف كالهمس، وغياب القوى السياسية كالائتلاف الوطني وأخوته وأخواته، صوت النساء وحكايا الأطفال، أزمات الكهرباء والماء وانهيار أبنية مؤسسات الدولة وإشكالات الموسم الزراعي القادم.

في الواقع هي ليست عينا سائح من تلتقط تلك التفاصيل، تسجّلها وتنقلها عبر تعليقات يومية على جدار الصفحة، هي عيني شاب سوري، غير مهتم بتعريف ذاته كهويّة طائفية، لم ولن يرفع سلاحاً، انتمى إلى أفكار الثورة كسيرورة وجود لا بد ولا مَفر منها، آمن بشعاراتها الأولى «الشعب السوري ما بينذل»، «وواحد، واحد، واحد ... الشعب السوري واحد»، وذهب إلى المناطق المحررة يبحث عن الهواء هل هو أخف بعيداً عن سطوّة الحزب الحاكم والقائد الخالد؟!

بكثير من الأمل، يعيش، ويُتيح لنا العيش، مع تفاصيل الغربة اليومية لمفهوم الحرية الجديد.. بكثير من الأمل في أنّ الشعب الذي دفع الدم ثمناً لكرامته لن يَقبل أن يقايض كرامته بثمن السلاح أو الخبز، وإن صمت اليوم، فسوف يثور غداً على جلاديه أياً كان لون رايتهم، وأياً كانت سلطتهم من الأرض أو من السماء، أمل يتجاوز خيبة الأمل بالسياسيين السوريين، كما يتجاوز الهدير الفج لصاروخ يعبر فوق الرؤوس وبراميل متفجرة تسقط من السماء.

طلعنا على الضو
عرض مسرحي من بطولة أطفال سوريين لاجئين

سارة مراد

«طلعنا على الضو» عرض مسرحي أبطاله بحسب الممثل السوري جلال الطويل: (٢٠ طفل من درعا حمص وحماة وإدلب والشام والدير واللاذقية وحلب وأرياف هذه المناطق، ٢٠ طفل طلعوا من الضو ... طلعوا على الحرية ..).

في الوقت الذي بدأت إعلانات المسلسلات الرمضانية تغزو الفضائيات العربية، بهدوء ودون ضجيج إعلامي، حيث يقل الاهتمام، نجد ممثلاً سورياً أو أكثر غادروا كاميرات المسلسلات الدرامية للقائمة الرمضانية وأجورها العالية وعملوا في مشاريع أكثر إنسانية، في مخيمات اللجوء.

٢٠ طفلاً من اللاجئين السوريين، من أبناء شهداء ومعتقلي وجرحى الثورة السورية المُهجرين في لبنان، تشاركوا التدريب واللعب مع جلال الطويل وأمل عمران، تطوّعوا لتقديم مساهمتهم الخاصة كفنانين سوريين يدعمون الثورة وليس سبيلهم حمل السلاح، وأُنتِجَ عرض «طلعنا على الضو» الذي يحتضنه مسرح «الأونيسكو» ابتداءً من يوم ٦ تموز ٢٠١٣ ببيروت، ويضم الاحتفال كذلك حفل موسيقي ومعرض لرسومات الأطفال.

تعاون على إنتاج «طلعنا على الضو» كل من «نجدة ناو»، ومركز «بكرا إلنا» بالإضافة إلى القائمين على مشروع «أثر الفراشة». يقول عنه جلال الطويل: (هذا المشروع هو أول أعمالي للي عم يسألوني شو آخر أعمالك). «أثر الفراشة» مشروع يُعنى بالأطفال السوريين المتضرّرين ممّا عرفوه في سورية من عنف نفسي وعسكري نتيجة الحرب، من خوف وانعدام للأمان، وفقدان للأهل والمجتمع والبيئة التي اعتادوا عليها، وتعرّضهم لصدمات نفسية ناتجة عن الحرب ومشاهد الموت والقصف. وصولاً إلى تضرّرهم الجسدي المباشر نتيجة القصف الحربي وإصابتهم، ممّا غيّر شكل جسدهم وأرواحهم وحياتهم. يقترح «أثر الفراشة» استخدام تقنيات المسرح التفاعلي والسايكودراما ومسرح خيال الظل كوسائل للعمل مع الأطفال، يُفرّغون عبر تقنياتها طاقاتهم السلبية، خوفهم، ويبحثون عن أشكال من المرح واللعب الذي هو حقهم حتى في الحرب، فمن خلال الرسم والنحت والتصوير والكتابة والأشغال اليدوية والتعليم عن طريق اللعب، يأمل القائمون على «أثر الفراشة» في إزالة مخلفات وآثار الحرب بواسطة الحب.

علماً أنّ «أثر الفراشة» سبق وقدّم مسرحية «منام» مع قرابة ١٠٠٠ طفل سوري بإشراف جلال الطويل ولويز عبد الكريم في بلدة الريحانية على الحدود التركية لسورية في حفل رأس السنة الجديدة ٢٠١٢/١/٣١، وكان العرض بالتعاون مع اتحاد السوريين في المهجر ومنظمة «وطن».

المشهد التلفزيوني في ٣٠ يونيو

فداء يونس

فور إعلان الجيش المصري نبأ إقالة الرئيس مرسي من منصبه، أفادت شبكة «الجزيرة نت» على موقعها الإلكتروني أن أجهزة الأمن المصرية اقتحمت وأغلقت مكاتب واستوديوهات قنوات الجزيرة الإخبارية والجزيرة الإنجليزية والجزيرة مباشر مصر بالقاهرة. كما أوقفت أجهزة البث من مكاتب الجزيرة. وحملت السلطات المصرية مسؤولية سلامة وأمن طواقمها العاملة في مصر، ودعتها للإفراج الفوري عنهم. مؤكدة أن الشبكة تلتزم في تغطياتها بالمعايير المهنية وميثاق الشرف الصحفي.

فعندما نزل ٣٣ مليون مصري إلى الشارع بتاريخ ٣٠ حزيران/ يونيو، بين دعاة «تمرد» ومعارضي سلطة الأخوان في مصر، وبين مؤيدي هذه السلطة الساعية باتجاه الخلافة الاسلامية المنتظرة. حدث إضطراب في المشهد التلفزيوني طال الجانب المهني من الموضوع، وكذلك الجانب الاخباري أيضاً، حيث فاجأتنا قناة «الجديد» بتحقيق مطول حول تاريخ «رابعة العدوية من الملهى إلى التصوف»، إذ انتهت إلى العشق الإلهي الذي استبدله مرسي بعشق الكرسي الرئاسي.

فيما ركزت شاشة «العربية» على المفرقعات النارية التي أضاءت ميدان التحرير، دون أن يمنع ذلك أحد الناطقين باسم الإخوان من الصراخ «هنيئاً للقوى اليسارية والليبرالية بعودة الحكم العسكري لمصر». الإشكالية الأعقد كانت في «الجزيرة» التي لم تخف يوما تعاطفها مع الأخوان في مصر أو في غيرها، فكان العنوان الأبرز لها «فرحة عارمة في الاتحادية والتحرير... وغضب عارم في رابعة العدوية»، لكن زمن تصفية الحسابات معها لم يتأخر كثيراً، حيث توقف بث كل قنوات «الجزيرة»،كما انقطع بث قناة «مصر ٢٥» الناطقة باسم الجماعة الاسلامية، وبعدها أغلقت كافة القنوات الدينية في مصر أيضاً.

هناك مؤشر خطير لتبعية الإعلام للسياسة من جهة، وتحكم الأيديولوجيا بالخطاب الاعلامي، رغم طلب الأزهر في مصر من الجميع تحييد المساجد وأماكن العبادة عن الصراع السياسي، دون أن نعلم كيف يمكن للإسلاميين أن يتخلوا عن منابر التحريض الديني والطائفي في معاركهم السياسية؟!

كاريكاتير العدد

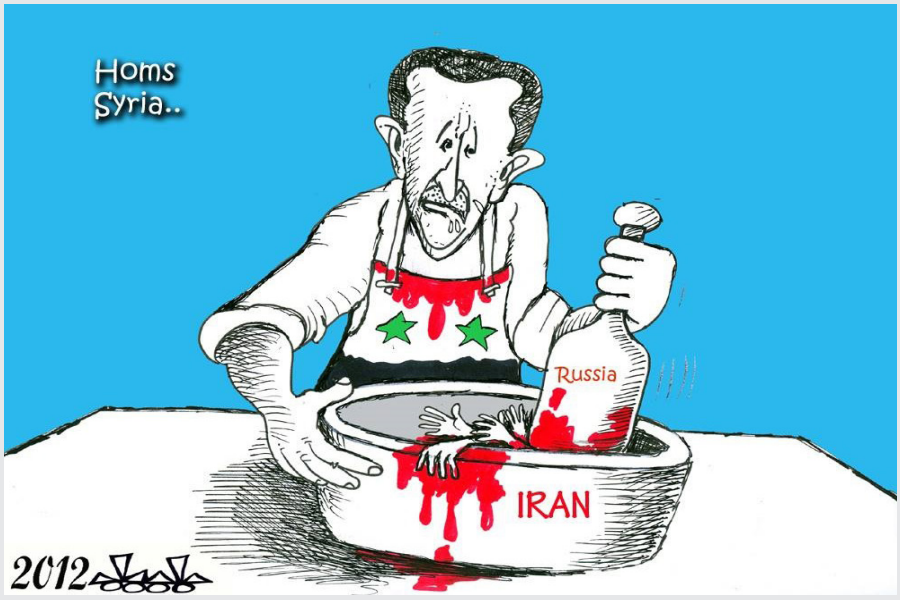

أوهام الأسد الصغير

جورجيت أسعد

من استطاع أن يكمل قراءة الحوار الممل والمطول مع الأسد الصغير، سيكتشف حقيقة أن شخصاً منفصلاً عن الواقع كان يحكم سوريا لعقد ونيف من السنوات، شخص لا يقرأ الوقائع إلا بمنظار الأيديولوجيا ومصالحه الشخصية، شخص يحتاج إلى أكثر من ثلاثة آلاف كلمة كي يستهبل على الشعب ويعيد الحديث عن إصلاحاته المزعومة ووأوهام انتصاراته، التي أوصلت سوريا والسوريين إلى أسوأ وضع كارثي عرفته البشرية في تاريخها المعاصر.

وإذا كانت الحديث بمناسبة نصف قرن على إطلاق صحيفة «الثورة» الحكومية في دمشق، فإن الأسد لم يشر أن نصف القرن السابق هو عمر قانون الطوارئ، وإلغاء الصحافة الحرة وتقييد حرية التعبير والإعلام، فهو يتجاهل كل تلك الانجازات العظيمة لخمسة عقود من حكم البعث في سوريا، ليحتفي بأنهم أسسوا صحيفة «الثورة» على جثة الصحافة الحرة والمستقلة في سوريا.

ويعترف الأسد بإحدى الحقائق الجديرة بالتأكيد، حقيقة تصوراته العبقرية لقتل السوريين وتدمير سوريا بإعتبارها استمرارا لثورة آذار ١٩٦٣ قائلاً «الآن تمر في ظل ثورة حقيقية، ولكن ليست الثورة التي تحدثوا عنها وإنما هي ثورة الشعب والجيش ضد الإرهابيين.. هذه هي الثورة الحقيقة، أتمنى أن تكون هذه الذكرى هي المناسبة الحقيقية لانطلاقة جديدة للصحيفة لكي يكون اسم جريدة الثورة في المستقبل لا يعبر عن ثورة واحدة وإنما عن ثورتين .. ثورة ١٩٦٣ وثورة ٢٠١٣».

المسألة الثانية التي تستوقفنا، أنه اغتنم تلك الفرصة الثمينة ليحلل سقوط نظام مرسي في مصر بإعتباره نهاية «الإسلام السياسي»، مؤكداً ان ما جرى هو «انعطاف جذري ينطوي على ارادة راسخة بالحفاظ على الديموقراطية والتنوع وحق الاختلاف وممارسة العمل السياسي والتعددية السياسية ورفض اخونة الدولة»، وفي ذلك كثير من حقيقة الثورة في مصر، لكن الأسد يتجاهل أن كل الأسباب السابقة لتغول سلطة الأخوان على مؤسسات الدولة والمجتمع باسم الدين، هي صورة عن ممارسات البعث خلال خمسين عاماً من تغولهم على الدولة والمجتمع باسم سلطة البعث والثورة.

ولم ينس الأسد التأكيد على مقولته حول «مجموعات ارهابية تكفيرية» قامت الدول الغربية بإرسالها إلى سوريا، لكنه هذه المرة نجح بحل معادلة تربيع الدائرة، حين كشف عن أسباب ذلك، بإعتباره وسيلة للتخلص من هذه المجموعات، التي شكلت لها هاجسا امنيا على مدى عقود» مجموعات ستأتي إلى سوريا وتقتل، «وبالتالي يتخلصون منها وينقلون المعركة من دولهم ومناطق نفوذهم الى سوريا، فيتخلصون منها دفعة واحدة».

ثم ربط في هجومه على تلك المجموعات التي تتبنى فكراً طائفيا وبين إدانته لمعارضيه من العلمانيين، «إن أكثر الطروحات الطائفية التي نسمعها الآن لا تأتي فقط من التكفيريين المتطرفين بل تصدر أيضاً ممن يدّعون بأنهم علمانيون»..

أما تبريره لتدهور الحالة المعاشية للسوريين فهو ببساطة بسبب الوضع الأمني في البلد، «الوضع الجيد للمواطن بحاجة لاقتصاد جيد، والاقتصاد الجيد بحاجة لوضع أمني جيد» فالحق على الطليان دائما، لكن الدولة بخير فهي ما زالت تدفع الرواتب وتقدم بعض الخدمات بسوية أقل من الطبيعي، ولهذا يحدثنا الأسد عن تفاؤله وعن أوهام صموده «لو لم يكن لدي تفاؤل، لم أكن قادرا أن أصمد مع الشعب السوري». مردداً الشعارات الجوفاء: «سورية الله حاميها»..